

ورشة عمل متخصصة حول التكامل الزراعي بين لبنان وسوريا

- **الزمان** : 5 كانون الثاني 2004
- **المكان** : بيروت
- **تنظيم** : وزارة الزراعة في الجمهورية اللبنانية
وزارة الزراعة في الجمهورية العربية السورية
الأمانة العامة للمجلس الأعلى السوري اللبناني
- **رعاية** : المجلس الاقتصادي والاجتماعي في لبنان

البرنامج

الافتتاح:

- كلمة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي
- كلمة معالي وزير الزراعة اللبناني
- أ. روجيه نسناس
- أ. علي حسن خليل

المحاور:

- عرض للمنجزات الخاصة بالتعاون الزراعي بين سوريا ولبنان
م. مالك يازجي (الأمانة العامة للمجلس الأعلى السوري اللبناني)
- عرض لاتفاقيات التبادل الزراعي العربي
م. محمد خزيمة (رئيس قسم الدراسات الاقتصادية في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سوريا)
م. سمير الشامي (مدير الثروة الزراعية في وزارة الزراعة اللبنانية)
- عرض موجز للدراسة المشتركة حول التكامل الزراعي السوري اللبناني
م. عطية الهندي (مدير مركز السياسات الزراعية في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سوريا)
م. هنادي جعفر (مدير الثروة الزراعية في وزارة الزراعة اللبنانية)
- أهمية إنشاء شركات تسويقية وتصنيعية مشتركة
م. محمد زين الدين (مدير الاقتصاد الزراعي في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سوريا)
- مناقشة المحاور ضمن مجموعات عمل
- عرض نتائج عمل المجموعات وإصدار التوصيات

الملخص

أقيمت ورشة العمل حول التكامل الزراعي بين سوريا ولبنان بهدف وضع الخطط والآليات لدخول المنتج الزراعي السوري واللبناني إلى الأسواق الخارجية والتركيز على تبادل المنتجات الزراعية بين البلدين.

أكدت كلمات افتتاح أعمال الورشة على تطوير برنامج التعاون والتنسيق على قواعد التوازن والتكامل والنمو لصالح لبنان وسوريا في اتجاه السوق المشتركة العربية وأنه كلما تشابكت الأيدي ترسخت عوامل التكامل والنمو الاقتصادي. إن انعقاد هذه الندوة ليس ترفاً بل حاجة ملحة في ظل المتغيرات على مستوى العالم، فمنطق العولمة وانفتاح الأسواق وتحديات مثل هذا الأمر يفرض البحث عما يمتن الصلة بين الأقطار وتوحيد جهودها وأطرها في

مواجهة حجم هذا التحدي الكبير، كما أن ندوة التكامل هذه تؤسس لعلاقات ليست فقط على المستوى الزراعي بل على كافة المستويات.

"عرض المنجزات الخاصة للتعاون الزراعي بين سوريا ولبنان" كان بداية أعمال الندوة حيث يمثل القطاع الزراعي أهم القطاعات التي يتم السعي من أجل تحقيق تكامله على مختلف الأصعدة والعمل على تذليل الصعوبات والمعوقات التي تعترض تنفيذه وإيجاد الحلول الملائمة لذلك.

وفي إطار "اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" تم عرض إتفاقية إطلاق حرية تبادل المنتجات الزراعية بين سوريا ولبنان بدءاً من قرار إنشاء السوق العربية، إقامة منطقة التجارة الحرة بأسسها وقواعدها وتحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف فيها وآخر التطورات في قطاع الزراعة، الاتفاقيات الثنائية في إطار البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة.

تناولت إحدى أوراق العمل في الندوة موضوع "الشركات التسويقية المتخصصة" وأهمية إقامتها من واقع الإنتاج وتطوره ومقارنته بتطورات الصادرات والواردات السورية مقارنة بحجم الإنتاج الزراعي، أسباب انخفاض التصدير ومتطلبات التسويق الحديث.

أما "الدراسة المشتركة حول اتجاهات التعاون والتكامل" التي هدفت إلى تحديد المسارات المستقبلية لزراعة سورية لبنانية متكاملة فقد تناولت الموارد الطبيعية في البلدين وأسلوب استثمارها وإمكان التوسع بذلك، حالة الانفتاح والتسويق والاستهلاك للسلع الزراعية المختلفة، اقتصادية إنتاج السلع الزراعية في البلدين، لمحة موجزة عن الزراعة العربية والأوروبية ومدى منافستها لمنتجات البلدين، الميزات النسبية لإنتاج أهم السلع الزراعية وآلية الاستفادة من هذه الميزات.

صدرت في ختام ورشة العمل مجموعة من التوصيات حول:

أولاً: تسويق وتبادل الخضار والفاكهة من ناحية: المستندات الرسمية المطلوبة، النوعية والجودة، تبادل المعلومات التسويقية، المعاملات المالية، وسائل نقل المنتجات الطازجة والمبردة، تنظيم أسواق الجملة، إقامة شركات تسويقية مشتركة، مراكز التوضيب والتعبئة.

ثانياً: تسويق وتبادل المنتجات الحيوانية من ناحية: وضع أسس المطابقة للنوعية والجودة والمتابعة والمراقبة الصحية للمنتجات الحيوانية، التأكيد على ضرورة مكافحة الأمراض المنتشرة في كلا البلدين، اعتماد الشهادات الصحية البيطرية الموحدة كمرجع رسمي معتمد، العمل على تشجيع زراعة الأعلاف الحيوانية، استكمال تحديث الأنظمة والقوانين الخاصة بالأدوية واللقاحات البيطرية والمزيدات العلفية، إقامة معارض مشتركة خاصة بالمنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني.

ثالثاً: التوجه المستقبلي لبعض الزراعات من ناحية: العمل على التنسيق بين السياسات الزراعية بين البلدين فيما يخص زراعة الزيتون وزراعة النباتات الطبية والعطرية.

رابعاً: حصاد مياه الأمطار من ناحية: تقنيات حصاد مياه الأمطار و تبادل الخبرات.

خامساً: زيادة الرقعة الحراجية والمثمرة من ناحية: إدارة المشاتل، تشجيع السياحة البيئية وحماية التنوع الحيوي، مواعنة قانون الصيد البحري، تحريج سلسلة لبنان الشرقية والقرى الحدودية.